الأمم المتحدة

A/AC.109/2013/9

الجمعية العامة

Distr.: General
1 March 2013
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فرجن البريطانية

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة عن الإقليم ٣

أولا – المسائل الدستورية والسياسية والقانونية ٤

ثانيا – الميزانية ٥

ثالثا – الأحوال الاقتصادية ٦

ألف – نظرة عامة ٦

باء – الخدمات المالية ٦

جيم – السياحة ٦

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من مصادر عامة، بما فيها المواد التي نشرتها حكومة الإقليم، ومن المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام عملا بالمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقدَّمت الدولة القائمة بالإدارة المعلومات في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويمكن الاطلاع على تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة المتاحة على الموقع التالي: www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml.

210313 180313 13-24519 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الصفحة

دال – الزراعة ومصائد الأسماك ٧

هـاء – الاتصالات والهياكل الأساسية ٧

رابعا – الأحوال الاجتماعية ٨

ألف – العمل والهجرة ٨

بـاء – التعليم ٩

جيم – الصحة العامة ٩

دال – الجريمة والسلامة العامة ١٠

هاء – حقوق الإنسان ١٢

خامسا – البيئة ١٣

سادسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين ١٤

سابعا – مركز الإقليم في المستقبل ١٤

ألف – موقف حكومة الإقليم ١٤

بـاء – موقف الدولة القائمة بالإدارة ١٥

جيم – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة ١٦

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزر فرجن البريطانية هي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بموجب ميثاق الأمم المتحدة تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم ويليام بويد ماكليري (آب/أغسطس ٢٠١٠).

الجغرافيا: يقع الإقليم على بعد حوالي ١٠٠ كيلومتر إلى الشرق من بورتوريكو وعلى بعد ٢٥ كيلومترا من جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. ويضم مجموعة مؤلفة من قرابة ٥٠ من الجزر والجزيّرات وجزيّرات الشعاب المرجانية المنخفضة التي تشكل مع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أرخبيلا. ومن بين جزر الإقليم هذه هناك ٢٠ جزيرة مأهولة. أما الجزر الرئيسية فهي تورتولا، وفرجن غوردا، وأنيغادا، وخوست فان دايك.

مساحة الأرض: ١٥٣ كيلومتراً مربعاً.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٨٠ ١١٧ كيلومتراً مربعاً[أ].

عدد السكان: ٢٨ ١٠٣ نسمة (تقديرات عام ٢٠١١)، من بينهم نحو ٤٠ في المائة من المواطنين، أو ''أبناء الإقليم''. وتفد الغالبية العظمى لـ ''غير أبناء الإقليم'' من بلدان المنطقة، ومن أمريكا الشمالية، ومن أوروبا.

اللغة: الإنكليزية.

العاصمة: رود تاون التي تقع في جزيرة تورتولا، كبرى تلك الجزر.

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء دانيال أورلاندو سميث.

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي الوطني؛ حزب جزر فرجن.

الانتخابات: جرى أحدثها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛ الانتخابات المقبلة: في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

الهيئة التشريعية: مجلس نيابي واحد يضم ١٥ عضواً.

الناتج المحلي الإجمالي للفرد: ٥٧٩ ٣٢ دولاراً (تقديرات عام ٢٠١٠).

الاقتصاد: الخدمات المالية والسياحة.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والجماعة الكاريبية (كاريكوم).

معدل البطالة: ٣,١ في المائة.

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

لمحة تاريخية: كان الأرواك والكاريب أول السكان المعروفين للإقليم، وهما من الشعوب الأصلية في المنطقة. وقد أنشأ الهولنديون أول مستوطنة أوروبية دائمة في الجزر في عام ١٦٤٨. وفي عام ١٦٦٦، سيطر المزارعون البريطانيون على الجزر وبذلك حصل الإقليم على وضع المستعمرة البريطانية.

(أ) بيانات المنطقة الاقتصادية الخالصة مستمدة من مشروع ''Sea around Us'' (البحر من حولنا)، القائم بالتعاون بين جامعة كولومبيا البريطانية ومجموعة بيو المعنية بالبيئة (www.seaaroundus.org).

أولا – المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

١ – بموجب مرسوم إصدار دستور جزر فرجن لعام ٢٠٠٧، يعين التاج البريطاني حاكما يضطلع بمسؤوليات الدفاع، والأمن الداخلي، والشؤون الخارجية، والخدمة العامة، وإدارة المحاكم. وفي مجالي الأمن الداخلي والشؤون الخارجية، ينص الدستور على أن تكون لحكومة الإقليم مساهمات رسمية. ويحتفظ التاج البريطاني بسلطة سن قوانين تتعلق بالسلام والنظام والحكم الرشيد في جزر فرجن البريطانية. وعلى صعيد العلاقات الخارجية، تتمتع جزر فرجن البريطانية بصلاحية التفاوض على إبرام معاهدات في مجالات معينة مثل بعض المسائل المتعلقة بالمراكز المالية الخارجية.

٢ – وأدى اعتماد دستور عام ٢٠٠٧ إلى بدء العمل بحكومة ذات طابع وزاري. ويتألف مجلس الوزراء من رئيس للوزراء يعينه الحاكم من بين الأعضاء المنتخبين لمجلس النواب؛ وأربعة وزراء آخرين يعينهم الحاكم بعد استشارة رئيس الوزراء؛ وعضو واحد بحكم منصبه هو المدعي العام. ويحضر الحاكم اجتماعات مجلس الوزراء ويرأسها. وتقوم اللجنة التوجيهية لمجلس الوزراء، التي تتألف من الحاكم ورئيس الوزراء وأمين مجلس الوزراء، بالاتفاق على جدول الأعمال. ويتألف مجلس النواب من رئيس للمجلس والمدعي العام (بحكم منصبه) و ١٣ عضوا منتخبا (٩ أعضاء يمثل كل واحد منهم دائرة انتخابية و ٤ أعضاء يمثلون الإقليم ككل).

٣ – وتجرى الانتخابات العامة وجوبا مرة كل أربع سنوات على الأقل. ويُنتخب المرشحون على أساس الأغلبية البسيطة. ويجب ألا يقل عمر الناخبين عن ١٨ سنة وأن تنطبق عليهم صفة ”أبناء الإقليم“. وتشمل صفة ”أبناء الإقليم“ الحق في العمل من دون تصريح وحق التصويت. ومن الناحية العملية، يجب على الشخص الإقامة إقامة متواصلة في الإقليم لمدة ٢٠ عاماً قبل أن يطلب الحصول على الإقامة الدائمة، وعلى صفة ابن الإقليم لاحقاً. وفي الانتخابات العامة التي أجريت في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، فاز الحزب الديمقراطي الوطني بأغلبية المقاعد، وتحديداً بتسعة مقاعد من أصل ١٣، وكان يشكل حزب المعارضة في ذلك الحين. وأصبح زعيم الحزب، دانيال أورلاندو سميث، رئيس الوزراء الجديد. وفاز حزب جزر فرجن بالمقاعد الأربعة المتبقية.

٤ – ويتألف القانون الساري في جزر فرجن البريطانية من القانون العام لإنكلترا، والتشريعات التي تُسن محليا، والتشريعات المتعلقة بالمستعمرات. وتتولى إقامة العدل المحكمة العليا لشرق البحر الكاريبي التي يوجد مقرها في سانت لوسيا، وتتألف من محكمة العدل العليا ومحكمة الاستئناف. ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يُوجد ثلاثة قضاة

مقيمين تابعين لمحكمة العدل العليا، ومحكمة استئناف زائرة، تتألف من رئيس لقضاة المحكمة واثنين من قضاة الاستئناف، وتعقد جلساتها في الإقليم مرتين سنويا. وهناك أيضا محكمة صلح ابتدائية تبتّ في قضايا مدنية وجنائية محددة، وكذلك محكمة للأحداث، ومحكمة ذات اختصاص جزئي. ومجلس الملكة الخاص بالمملكة المتحدة هو محكمة الاستئناف النهائية. وينص قانون الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ على منح الجنسية البريطانية ”لمواطني الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار“.

٥ - وفي الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي المعقودة في كيوتو، في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ذكر ممثل جزر فرجن البريطانية، أن موقف الإقليم يتمثل في الحفاظ على العلاقة مع الدولة القائمة بالإدارة، على أساس الاحترام المتبادل والشراكة المسؤولة، في الوقت الذي يواصل فيه الإقليم نموه وتحقق فيه أجيال من سكان جزر فرجن البريطانية مستويات أعلى من التعليم (A/67/431).

ثانيا - الميزانية

٦ - وفقا لما أفادت به حكومة جزر فرجن البريطانية، بلغت النفقات المقدَّرة للإقليم لعام ٢٠١١ حوالي ٢٦٠ مليون دولار، وبلغت الإيرادات حوالي ٢٨٨ مليون دولار. وتقدَّر النفقات والإيرادات لعام ٢٠١٢ بـ ٢٥٨ مليون دولار و ٢٨٧ مليون دولار، على التوالي.

٧ - ويجبي الإقليم عائدات من طوابع الرسوم المفروضة على بعض المعاملات والضرائب العقارية؛ لكن لا تُوجد في جزر فرجن البريطانية ضريبة على الدخل، أو ضريبة خاصة بالقيمة المضافة أو السلع والخدمات. ووفقا لتقرير صادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ عن المعهد الدولي لبحوث التعليم، بالنيابة عن مجلس النقابات العالمية، بعنوان ”نُظم الضرائب العالمية المفروضة على الشركات والموارد اللازمة للخدمات العامة ذات النوعية“، فإن جزر فرجن البريطانية هي من الولايات الإقليمية التي تفرض ضرائب منخفضة للغاية على الشركات.

٨ - ووقَّعت جزر فرجن البريطانية عدة اتفاقات لتبادل المعلومات الضريبية، بما في ذلك مع المملكة المتحدة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، جرى التوقيع على اتفاق ضريبي مع الجمهورية التشيكية في عام ٢٠١١.

ثالثا – الأحوال الاقتصادية

ألف – نظرة عامة

٩ – وفقا للمعلومات التي قدمتها المملكة المتحدة، فإن ركيزتي الإقليم الأساسيتين هما السياحة والخدمات المالية الخارجية، اللتان تسهمان معا بما يربو على نصف الناتج المحلي الإجمالي. وتسهم السياحة بما يزيد على ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تسهم الخدمات المالية بنحو ٢٠ في المائة. ويقدر الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١١ بمبلغ ٩١٦ مليون دولار، مشيرا إلى تحقيق نمو اسمي قدره ٢,٤ في المائة، أي ما يعادل ٠,٦ في المائة من النمو الحقيقي، وفقا للبيانات الصادرة عن وحدة التحريات الاقتصادية. وأعلن رئيس الوزراء، خلال خطابه بشأن ميزانية عام ٢٠١٣، أن النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٢ يقدر بمعدل ٤ في المائة من حيث القيمة الاسمية (١,٨ في المائة بالقيمة الحقيقية). وتتألف معظم الواردات من الأغذية والآلات والوقود.

باء – الخدمات المالية

١٠ – وفقا لتقارير إعلامية، جرى تسجيل ما يقرب من ٩٠٠ ٢ من الصناديق التحوطية لدى لجنة الخدمات المالية لجزر فرجن البريطانية في عام ٢٠١١. ووفقا للتقرير المذكور أعلاه الصادر عن المعهد الدولي لبحوث التعليم، تُعد جزر فرجن البريطانية من أكبر المستثمرين العالميين في الصين. ووفقا للبيانات الصادرة عن مؤسسة أوكسفورد أناليتيكا، حققت جزر فرجن البريطانية في تموز/يوليه ٢٠١٢ حصة نسبتها ٤٥ في المائة من السوق الدولية للشركات التجارية. وتشير البيانات الواردة في حولية لرابطة الكومنولث لعام ٢٠١٢ (The Commonwealth Yearbook 2012) إلى أنه قد تم تسجيل نحو ٨٧٠ ٤٠٥ شركة دولية بحلول منتصف عام ٢٠٠٩.

جيم – السياحة

١١ – في عام ٢٠١١، بدأت غرفة التجارة ورابطة الفنادق بتنفيذ حملة إعلانية بقيمة ١٠٠ ٠٠٠ دولار تهدف إلى جذب المزيد من الزائرين إلى الإقليم. ومنحَ أحد التعديلات التي أُدخلت على مرسوم مجلس السياحة سلطة محدودة للمجلس لجمع الأموال عن طريق بيع السلع التذكارية والأصناف الأخرى من السلع التسويقية. وبالإضافة إلى ذلك، زادت حكومة الإقليم من حجم ميزانية المجلس لعام ٢٠١١ إلى ما يقرب من ١٥ مليون دولار.

١٢ - وواصل قطاع السياحة في جزر فرجن البريطانية جهوده الرامية إلى اجتذاب المسافرين القادرين على الإنفاق بسخاء. وزار الإقليم ما يقرب من ٠٠٠ ٨٣١ سائح، بما يشمل زهاء ٠٠٠ ٤٨٤ من الزائرين على متن السفن السياحية، و ٠٠٠ ٣٣٦ من الزائرين للمبيت ليلة واحدة و ٠٠٠ ٩ زائر آخرين. وعانت جزر فرجن انخفاضا بنسبة ٣,٤ في المائة في عدد الزائرين على متن السفن السياحية، ولكن سجلت نموا بنسبة ٢,٠ في المائة في الزائرين للمبيت ليلة واحدة، ويرجع ذلك أساسا إلى الركود الاقتصادي العالمي. ووفقا لحكومة جزر فرجن، بلغت المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي للإقليم ٢٧٧,٩ مليون دولار في عام ٢٠١١، أي نسبة ٣٠,٤ في المائة من الإجمالي. وتقدر وحدة التحريات الاقتصادية التابعة لمجلة The Economist مساهمة السياحة المباشرة بنسبة ١٩,٣ في المائة في عام ٢٠١١؛ ووفقا للمجلس العالمي للسفر والسياحة، ربما يبلغ حجم المساهمة ٥٢ في المائة، إذا ما روعيت جميع الأنشطة ذات الصلة بصورة غير مباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر قطاع السياحة حوالي ٠٠٠ ٤ وظيفة، أو ما يمثل ٢١,٩ في المائة من مجموع العمالة عام ٢٠١١.

دال - الزراعة ومصائد الأسماك

١٣ - تمثل الزراعة وصيد الأسماك حوالي ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم، ويجري تلبية معظم المتطلبات الغذائية عن طريق الواردات. فهناك حوالي ٨٠٠ هكتار من الأراضي التي تجري زراعتها و ٠٠٠ ٤ هكتار من الأراضي المخصصة للمراعي. والمحاصيل الرئيسية هي الفاكهة والخضروات التي يتم إنتاجها سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير إلى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

١٤ - وفي الإقليم، يحكم قانون مصائد الأسماك لعام ١٩٩٧ وأنظمة مصائد الأسماك لعام ٢٠٠٣ المصائد التجارية الصغيرة الحجم والمصائد الترفيهية التي تغذي السوق المحلية بشكل رئيسي.

هاء - الاتصالات والهياكل الأساسية

١٥ - لدى جزر فرجن البريطانية شبكة من الطرق المعبدة يبلغ طولها أكثر من ٢٠٠ كيلومتر. ووفقا لما ورد في خطاب العرش لعام ٢٠١١، قررت حكومة جزر فرجن البريطانية وضع نظام لتصنيف الطرق من أجل المساعدة في كفالة التحسين التدريجي لشبكة الطرق.

١٦ - وهناك ثلاثة مطارات دولية، تستخدمها ١٥ من شركات الخطوط الجوية. وتعمل خدمات الشحن المباشر انطلاقاً من المملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة. ويوجد مرفأ في منطقة عميقة المياه في رود تاون. وتوجد خدمات للنقل المنتظم (العبَّارات) تربط تورتولا مع بعض الجزر الأخرى ومع سان توماس في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. ووفقا لما ورد في خطاب العرش، ستعمل حكومة الإقليم على توسيع وتحسين مظهر وقدرات المرافق المرفئية الحالية، ولا سيما من خلال بناء محطة طرفية جديدة للعبَّارات في منطقة وست إند.

١٧ - ويخضع التخطيط العمراني في جزر فرجن البريطانية لقانون التخطيط العمراني لعام ٢٠٠٤، الذي يُلزم بحصول جميع أشكال التنمية العمرانية في الإقليم على موافقة من هيئة التخطيط العمراني. ووفقا لما ورد في خطاب العرش لعام ٢٠١١، ترى حكومة جزر فرجن البريطانية أن عدم توفر أنظمة تخطيط قد حدَّ من فعالية القانون. وبالتالي، تعمل الحكومة على وضع أنظمة لتحل محل المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنظيم تنمية الأراضي لعام ١٩٧٢ ومعالجة مسائل كإجراءات تقييم الأثر البيئي، وتنظيم تقسيم الأراضي، والحفاظ على المباني والمواقع.

رابعا - الأحوال الاجتماعية

ألف - العمل والهجرة

١٨ - شهدت جزر فرجن البريطانية، منذ عام ٢٠٠٩، متوسط انخفاض قدره ١,٥ في المائة في سكانها العاملين. وفي عام ٢٠١١، بلغ عدد السكان العاملين في جزر فرجن البريطانية ١٨ ٢٣٨ شخصا، منهم ٢٨ في المائة من العمال المحليين و ٧٢ في المائة من العمالة الوافدة. وتشكل حكومة الإقليم وقطاعات الخدمات المالية وكيانات تجارة الجملة والتجزئة والسياحة والبناء جهات التوظيف الرئيسية. وفي المتوسط، بلغ دخل الشخص العامل في الإقليم ٣٢٨ ٢٤ دولارا في عام ٢٠١١. واستنادا إلى تعريف حكومة جزر فرجن البريطانية للمشاريع التجارية الصغيرة (٧ موظفون أو أقل)، توفر المشاريع التجارية الصغيرة نحو ٢٠ في المائة من الوظائف في الإقليم.

١٩ - وارتفع معدل البطالة خلال عام ٢٠١٠، ولا سيما بين الشباب. ووفقا لما ورد في خطاب العرش لعام ٢٠١١، بات صوغ سياسة وطنية للشباب يشكل إحدى أولويات حكومة الإقليم. ووفقا لتقارير إعلامية صادرة في عام ٢٠١١، دعت وزارة التربية والثقافة الشباب العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٠ سنة إلى تسجيل أسمائهم

في سجل معني ببطالة الشباب على شبكة الإنترنت. ومن المتوقع أن يساعد السجل الحكومة في تقييم وضع الشباب المحرومين والعاطلين عن العمل، وأن يكون بمثابة وسيلة لدعم العمال الشباب ودمج الشباب في سوق العمل في آن معاً.

٢٠ - وتمنح حكومة الإقليم إعفاءات من تصاريح العمل على أساس الالتحاق بالنظام المدرسي (الدخول في المرحلة الابتدائية وإتمام المرحلة الثانوية)، والزواج من أحد أبناء الإقليم لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات والإقامة في إقليم جزر فرجن البريطانية لمدة ٢٠ عاما أو أكثر على أن يقدم الشخص ما يثبت حسن السير والسلوك. ويجري النظر في عدد الإعفاءات الممنوحة على أساس سنوي.

باء - التعليم

٢١ - وفقا لما ورد في خطاب العرش لعام ٢٠١١، كان يُتوخى من إصدار قانون التعليم في عام ٢٠٠٤ أن تعقبه الأنظمة ذات الصلة. وعُقدت مشاورات مكثفة بشأن هذه الأنظمة مع الجهات المعنية كي يجري استعراض التوصيات التي ستصدر في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. ومن المتوقع أن توفر الأنظمة التوجيه اللازم لنظام التعليم وجهاته المعنية فيما يتعلق بتنفيذ البرامج والخدمات، ورصد تنفيذ برامج التعليم بموجب القانون، وسير الإشراف على المدارس، بما يشمل التحقيق في الشكاوى بناء على طلب الجمهور.

٢٢ - والتعليم الابتدائي والثانوي مجاني وإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٦ سنة، كما أن التعليم الثانوي من المستوى ''المتقدم'' مجاني. وتوجد في الإقليم مدارس ابتدائية ومدارس ثانوية حكومية وخاصة، في تورتولا وأنيغادا وفرجن غوردا وخوست فان دايك. ووفقا لحكومة جزر فرجن البريطانية، كان معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي في الإقليم، في عام ٢٠١١، يتراوح ما بين ٨٠ و ٩٠ في المائة. وتوفر كلية التعليم المتوسط الشاملة في باراكيتا باي، وهي كلية هـ. لافيتي ستاوت، تعليما تقنيا/مهنيا موازيا للتعليم الجامعي، وبرامج للتعليم المستمر للكبار.

جيم - الصحة العامة

٢٣ - وفقا لحكومة جزر فرجن البريطانية، يبلغ عدد وفيات الرضَّع معدلات منخفضة جدا في الإقليم، في حين أن العمر المتوقع مرتفع، وهو نحو ٨٠ عاما. وأُنشئت في عام ٢٠٠٥ هيئة الخدمات الصحية في الإقليم، وهي هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية لإدارة عملية تقديم جميع خدمات الرعاية الصحية العامة بالنيابة عن وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية.

٢٤ - ووفقا لتقارير إعلامية، كان تصميم نظام التأمين الصحي الوطني قيد الإعداد في عام ٢٠١١، وقد أُنجزت ثلاث مراحل منه بالفعل. وقرر مجلس الوزراء أن يُدار النظام باعتباره شعبة جديدة في مجلس الأمن الاجتماعي.

٢٥ - ووفقا لما ورد في خطاب العرش لعام ٢٠١١، اعترفت حكومة الإقليم بضرورة تحسين مستوى خدمات الصحة العقلية وتوفيرها في جميع أنحاء الإقليم. وتحقيقا لهذه الغاية، جرى استعراض نظام الصحة العقلية في ضوء التطورات الحديثة في مجال الطب النفسي والتعهدات والالتزامات الدولية ذات الصلة في مجال حقوق الإنسان، بمساعدة من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

٢٦ - وتوفر منظمة الأمم المتحدة للطفولة معلومات أساسية عامة عن جزر فرجن البريطانية في مشروع وثيقة البرنامج المتعدد الأقطار لمنطقة شرق البحر الكاريبي.

٢٧ - وفي بيان صادر عن المجلس الوزاري المشترك بتاريخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، اتفق القادة السياسيون وممثلو المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار، بما في ذلك جزر فرجن البريطانية، على أهمية الأمن الصحي وعلى تحقيق الامتثال لمقتضيات الأنظمة الصحية الدولية لمنظمة الصحة العالمية بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٤. كما اتفقوا على تحديد جميع المصادر المتاحة لتقديم المساعدة والاستفادة منها، ولا سيما من المنظمات الصحية الإقليمية والعالمية من قبيل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ووكالات الأمم المتحدة، لتقاسم أفضل الممارسات بشأن الاستراتيجيات والعمليات الصحية، مع التركيز بشكل خاص على علاج الأمراض غير المعدية وتقديم الرعاية لها، وتحسين تمثيل الأقاليم والروابط مع عمل الهيئات الصحية العالمية والإقليمية.

دال - الجريمة والسلامة العامة

٢٨ - استنادا إلى المملكة المتحدة، ما فتئت معدلات الجريمة ترتفع على مدى السنوات الست الماضية تبعا لتزايد عدد السكان؛ واستمر هذا الاتجاه في عام ٢٠١٢، وذلك ربما بسبب عوامل أخرى. وقد تعزى بعض هذه الزيادة إلى زيادة في العنف المنزلي، نظرا لأن هناك الآن زيادة في التركيز على إنفاذ القانون وبالتالي فإن ثمة زيادة في التأكيد على تسجيل الجرائم نتيجة لتشريعات جديدة وسياسة جديدة. وتتماشى الزيادات في حالات ''السطو المنزلي'' و ''السرقات من السيارات'' مع الآثار المحتملة للانكماش الاقتصادي والبطالة المتزايدة على جرائم الحيازة بشكل عام. وقد تكون هذه العوامل مجتمعة مسؤولة عن الارتفاع المستمر في الجرائم المبلغ عنها على الرغم من الانخفاض الطفيف المبلغ عنه في عدد

السكان في عام ٢٠١٢. ومن المؤكد أن تقارير الجريمة، على الرغم من ازديادها، تتزايد بمعدل أقل مما كانت عليه خلال السنوات الست الماضية.

٢٩ - وتتصدى حكومة الإقليم للمشكلة بدعم من قوة شرطة جزر فرجن الملكية. وقد وضعت قوة الشرطة خطة استراتيجية مدتها ثلاث سنوات تهدف إلى ضمان بقاء الإقليم ''آمن بيئة في منطقة البحر الكاريبي''. وبالإضافة إلى إجراء برنامج تدريبي هائل يهدف إلى زيادة المهنية والمعرفة الفنية والقدرة وإلى تحسين معايير الإدارة والإشراف، تعمل قوة الشرطة من أجل زيادة الاندماج والمشاركة على مستوى المجتمع المحلي من خلال خفارة الأحياء. وفي الوقت نفسه، تستكشف قوة الشرطة سبلا مبتكرة لتحسين السلامة العامة من خلال النظر في تركيب شبكة كاميرات السلامة العامة على نطاق الإقليم، ووضع علامات إلكترونية لمتابعة المجرمين، وتحسين نظام تعامل قوة الشرطة مع الأشخاص المحتجزين.

٣٠ - وشاركت قوة الشرطة، بالتعاون مع الحاكم ورئيس الوزراء، في عملية تشاور تهدف إلى وضع استراتيجية لسلامة المجتمع والحد من الجريمة في أوائل عام ٢٠١٣. ويجري هذا التشاور على نطاق واسع في جميع قطاعات المجتمع، بقيادة مكتب الحاكم وبمساعدة أفراد قوة الشرطة، ويلتمس الآراء ويحظى بمشاركة المجتمع المحلي. وفي نهاية المطاف، يُقترح اعتماد نهج متعدد الوكالات لتنسيق جميع جوانب الحكم مع فئات المجتمع المحلي وغيرها من المنظمات غير الحكومية لتكريس المسؤولية الجماعية عن سلامة المجتمع.

٣١ - ولا يزال الزخم مستمرا من أجل تعزيز نظام العدالة الجنائية، إذ قدمت حكومة الإقليم عدة نصوص تشريعية في الأشهر الأخيرة. وتشمل هذه النصوص قانون الحماية القضائية وقانون العنف المترلي. ولا يزال قانون الشرطة (المعدل) وقانون الترخيص بأجهزة المراقبة قيد النظر حاليا في المجلس النيابي. وبالإضافة إلى ذلك، صيغت مدونات قواعد الممارسة المتعلقة باعتقال رجال الشرطة للأشخاص المحتجزين ومعاملتهم واستجوابهم، وتنتظر عرضها على المجلس.

٣٢ - وقد تم التعاقد مع سبعة من ضباط الشرطة في المملكة المتحدة (بما في ذلك مفوض الشرطة بالنيابة). واختير جميع الضباط، باستثناء المفوض بالنيابة، للعمل في مجالات متخصصة في الإقليم، جنبا إلى جنب مع نظرائهم المحليين، للمساعدة في تعزيز المهارات والقدرات في مختلف المجالات، بما في ذلك التحقيقات في مسرح الجريمة، والشرطة البحرية، والعمليات السرية، والتطوير التنظيمي، والتحقيقات الجنائية. وقد وُظف اختصاصيان إضافيان من المملكة المتحدة مؤخرا، احدهما اختصاصي في إدارة مسرح الجريمة والآخر في المراقبة التقنية. وقد ساعد جميع الضباط المتعاقد معهم حاليا في الدورات التدريبية التي أجريت

على مدى الأشهر الثمانية عشر الماضية، والتي بلغت ذروتها في عملية تعزيز كبرى قائمة على المهارات ومجموعة حصص تدريبية لتدريب المدربين بهدف الحفاظ على الزخم.

٣٣ - وتعمل جزر فرجن البريطانية منذ عام ٢٠٠٨ مع فرقة العمل المالية الكاريبية، وهي منظمة تتألف من ٢٩ عضوا، لتنفيذ تدابير مشتركة للتصدي لمشكلة غسل الأموال، وإثبات التزام الإقليم المستمر بصون نظام قانوني وتنظيمي دولي قوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. واستضاف الإقليم الاجتماع العام السادس والثلاثين لفرقة العمل، الذي وافقت فيه لجنة الخدمات المالية ووكالة الاستخبارات المالية في الإقليم على البروتوكولات والتوصيات الواردة في تقرير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية الصادر في شباط/فبراير ٢٠١٢، بعنوان المعايير الدولية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة: توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وتواصل قوة الشرطة العمل بشكل وثيق مع هذه الوكالات، ساعية إلى تطبيق التوصيتين ٣٠ و ٣١، اللتين تتعلقان بإنفاذ القانون، وتطوير الاستخبارات الاستراتيجية في الميدان.

٣٤ - وتواصل قوة شرطة جزر فرجن الملكية العمل في شراكة مع وكالة الجرائم المنظمة الخطيرة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وغيرها من وكالات إنفاذ القانون في منطقة البحر الكاريبي للتصدي للجريمة المنظمة الخطيرة عبر الوطنية التي لا تؤثر على الإقليم فقط بل إنها تؤثر على المنطقة أيضا. وقد أسفرت العمليات عن ضبط كميات كبيرة من المخدرات غير المشروعة وأفضت إلى اعتقالات. ووقعت جزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة مذكرة تفاهم بشأن تبادل البيانات حول الحمض النووي الريبي في الاجتماع الخامس للمجلس المشترك لجزر فرجن (انظر الفقرة ٤٤ أدناه). وقد أسفرت العمليات الناجحة الأخيرة عن حجز كميات مهمة من الكوكايين والقنب الهندي والنقدية.

هاء - حقوق الإنسان

٣٥ - في عام ٢٠١١، وُضعت سياسة وطنية بشأن العدل والمساواة بين الجنسين. وتشمل بعض أهدافها التعليم وتغيير المواقف العامة إزاء أدوار ومسؤوليات الجنسين، ووضع استراتيجيات جديدة للقضاء على العنف العائلي والأشكال الأخرى للعنف الجنساني والتمييز في الإقليم.

٣٦ - وباتت الاتفاقيات الرئيسية التالية لحقوق الإنسان تشمل جزر فرجن البريطانية: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع

أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

٣٧ - وفقا للمعلومات الواردة في تقرير وزارة الخارجية والكومنولث لعام ٢٠١١: حقوق الإنسان والديمقراطية الصادر في عام ٢٠١٢، تضطلع حكومة الإقليم في المقام الأول بالمسؤولية عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في كل إقليم، في حين تضطلع حكومة المملكة المتحدة في نهاية المطاف بالمسؤولة عن ضمان وفاء الأقاليم بالتزاماتها الناشئة عن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي شملتها.

خامسا - البيئة

٣٨ - انضمت جزر فرجن البريطانية إلى عدة اتفاقات بيئية متعددة الأطراف، بما في ذلك اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأراضي الرطبة.

٣٩ - وتقع على عاتق إدارة الحفظ ومصائد الأسماك التابعة لوزارة الموارد الطبيعية والعمل في الإقليم مسؤولية الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. ويمثل تكيُّف الإقليم مع تغير المناخ ومع التهديدات المتعددة التي يشكلها على الحياة البرية والبحرية جزءاً هاماً من ولاية الوزارة. وتحت رعاية مشروع استعراض اقتصاديات تغير المناخ في منطقة البحر الكاريبي، استضافت الإدارة في عام ٢٠١١ حلقة عمل للتدريب التقني، يسَّرتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن تغير المناخ وأثره الاقتصادي على المناطق البحرية والساحلية في جزر فرجن البريطانية. وفي إطار برنامج العمل الشامل لإدارة الكوارث، عُقدت حلقة عمل في عام ٢٠١١ لوضع برامج عمل ''ذكية'' في التعامل مع المناخ، وتحديد خيارات التكيف المتاحة حالياً والخيارات البديلة أمام الإقليم.

٤٠ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أصدرت وزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية بالمملكة المتحدة ورقة بعنوان ''البيئة في أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار: الدعم المقدَّم من حكومة المملكة المتحدة والمجتمع المدني'' بشأن المشورة والدعم المتاحين للأقاليم في مجالات اختصاص الوزارة، وألقت الضوء على توافر الأموال على صعيد الإدارة لهذا الغرض.

سادسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٤١ – جزر فرجن البريطانية عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٤٢ – والإقليم عضو منتسب في الجماعة الكاريبية (كاريكوم)، والسوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة دول شرق الكاريبي وكذلك عضو مقترض من مصرف التنمية الكاريبي. وقد جرى تنظيم بعثة مراقبة مشتركة بين الجماعة الكاريبية والرابطة البرلمانية للكمنولث فيما يتصل بالانتخابات العامة لعام ٢٠١١.

٤٣ – ونظراً إلى أن جزر فرجن البريطانية إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تابع للمملكة المتحدة فإنها ترتبط بالاتحاد الأوروبي، وإن لم تكن جزءاً منه.

٤٤ – وفي عام ٢٠١٢، شارك رئيس وزراء جزر فرجن البريطانية وحاكم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في الاجتماع الخامس لمجلس جزر فرجن المشترك بين الحكومتين، الذي عقد في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وتمت مناقشة مواضيع من قبيل تطوير موارد للطاقة النظيفة وحفظ التراث الثقافي وفرص التعليم والتعلم العالي للشباب والصيد التجاري والأنظمة البحرية ومكافحة الجريمة والعصابات وتحديد المصالح المشتركة في مجال السياحة. وتم التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن تحليل أدلة الحمض النووي الريبي بين إدارات الشرطة المعنية.

٤٥ – وفي البلاغ الصادر عن المجلس الوزاري المشترك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وافق القادة السياسيون وممثلو المملكة المتحدة والأقاليم فيما وراء البحار، بما في ذلك جزر فرجن البريطانية، على العمل معا من أجل تطوير المزيد من العلاقات مع الأمم المتحدة ووكالاتها والشركاء الإقليميين، ولا سيما في منطقة البحر الكاريبي، وأعربوا عن اعتقادهم بضرورة أن ترفع لجنة إنهاء الاستعمار بالأمم المتحدة أسماء الأقاليم التي ترغب في ذلك.

سابعا – مركز الإقليم في المستقبل

ألف – موقف حكومة الإقليم

٤٦ – يرد موقف حكومة الإقليم بشأن مركز جزر فرجن البريطانية في المستقبل في الفرع الأول أعلاه الذي يتناول المسائل الدستورية.

باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٧ – في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أدلى ممثل المملكة المتحدة ببيان أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. ووفقا لمحضر الجلسة (A/C.4/67/SR.5)، ذكر ممثل المملكة المتحدة، في جملة أمور، أن حكومة المملكة المتحدة تتمسك بموقفها الدائم بشأن استقلال الأقاليم؛ فأي قرار بقطع الصلة الدستورية بين المملكة المتحدة وأي إقليم ينبغي أن يستند إلى رغبة شعب ذلك الإقليم الواضحة والمعبر عنها دستوريا. وحيثما يكون الاستقلال خيارا، ولتكون رغبة الشعب الواضحة المعبر عنها دستوريا هي الحصول على الاستقلال، فإن حكومة المملكة المتحدة ستفي بالتزاماتها بمساعدة الإقليم لتحقيق ذلك.

٤٨ – وأشار ممثل المملكة المتحدة كذلك إلى كتاب أبيض نشرته حكومة المملكة المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ تؤكد التزام الحكومة بالحفاظ على العلاقة الشاملة بين المملكة المتحدة والأقاليم. وأعربت الحكومة، في المقدمة، عن اعتقادها بأن البنية الأساسية للعلاقات الدستورية بنية سليمة: حيث فوضت الصلاحيات إلى الحكومات المنتخبة للأقاليم إلى أقصى حد ممكن بما يتفق مع احتفاظ المملكة المتحدة بالصلاحيات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها السيادية، بما في ذلك ضمان عمل الترتيبات الدستورية عملا فعالا لتعزيز المصالح الفضلى للأقاليم وللمملكة المتحدة. واعترفت الحكومة بأنه من المهم مواصلة التفكير في العلاقة الدستورية، وكفالة استمرار حوار بشأن هذه القضايا مع جميع الأقاليم الراغبة في المشاركة.

٤٩ – واستطرد ممثل المملكة المتحدة قائلا إن الكتاب الأبيض قد أوضح أن المسؤولية الأساسية لحكومة المملكة المتحدة وهدفها هو ضمان الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعوبها. وتنشأ تلك المسؤولية بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن كونه إقليما من أقاليم فيما وراء البحار تابع للمملكة المتحدة تستتبع أيضا مسؤوليات. وتتوقع حكومة المملكة المتحدة من حكومات الأقاليم استيفاء المعايير العالية نفسها على غرار استيفائها لمعايير الحفاظ على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والنزاهة في الحياة العامة، وتقديم الخدمات العامة الكفؤة وبناء مجتمعات قوية وناجحة. وستتخذ حكومة المملكة المتحدة إجراءات صارمة وحاسمة كلما قام دليل على الفساد أو سوء الإدارة في الإقليم. واختتم ممثل المملكة المتحدة بأن العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليمها فيما وراء البحار تظل علاقة حديثة قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق كل إقليم في تقرير ما إذا كان يرغب في أن يظل مرتبطا بالمملكة المتحدة أم لا. وما دامت أقاليم المملكة

المتحدة فيما وراء البحار ترغب في الإبقاء على هذه العلاقة، ستظل حكومة المملكة المتحدة ملتزمة بتنميتها في المستقبل وبأمنها المتواصل.

جيم – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٠ – اتخذت الجمعية العامة، في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، القرارين ١٣٢/٦٧ ألف وباء دون تصويت، استناداً إلى التقرير الذي أحالته إليها اللجنة الخاصة (A/67/23) وإلى توصية اللجنة الرابعة لاحقا. ويتعلق الجزء الرابع من القرار ١٣٢/٦٧ باء بجزر فرجن البريطانية. وورد في فقرات منطوقه أن الجمعية العامة:

١ – **تشير** إلى دستور جزر فرجن البريطانية الذي بدأ سريانه في عام ٢٠٠٧، وتؤكد أهمية استمرار المناقشات بشأن المسائل الدستورية لمنح حكومة الإقليم قدرا أكبر من المسؤولية عن التنفيذ الفعال لدستور عام ٢٠٠٧، ورفع مستويات التثقيف فيما يتعلق بالمسائل الدستورية؛

٢ – **تطلب** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

٣ – **ترحب** بالجهود التي يبذلها الإقليم لتعزيز قطاعي الخدمات المالية والسياحة؛

٤ – **ترحب أيضا** بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

٥ – **ترحب كذلك** بعقد اجتماع مجلس جزر فرجن المشترك بين الإقليم وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، في ١٢ أيار/مايو ٢٠١١، للمرة الأولى على مستوى رئيسي حكومتي الإقليمين.